الأمم المتحدة

E/CN.3/2013/25

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 December 2012
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الرابعة والأربعون

٢٦ شباط/فبراير – ١ آذار/مارس ٢٠١٣

البند ٤ (ي) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: بناء القدرات الإحصائية

تقرير الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة تقرير الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين عن بناء القدرات الإحصائية، والتقرير معروض على اللجنة للعلم وفقا للطلب الذي تقدمت به في دورتها الثالثة والأربعين (انظر E/2012/24، الفصل الأول، الفرع باء). ويسرد التقرير بإيجاز الجهود التي تبذلها الشراكة للتشجيع على استخدام إحصاءات أفضل وعلى تنمية القدرات الإحصائية، بوصف ذلك مكونا أساسيا من مكونات البيئة التمكينية للتنمية. كما يسلط التقرير الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوسان للإحصاءات، ويتناول مواضيع ناشئة من المرجح أن تؤثر على النظم الإحصائية الوطنية مثل البرامج المتعلقة بالبيانات الضخمة والبيانات المفتوحة. ويُطلب إلى اللجنة أن تحيط علما بالتقرير.

* E/CN.3/2013/1.

110113 110113 12-65891 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين عن بناء القدرات الإحصائية

أولا – مقدمة

١ – تشجع الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة الإحصاء ٢١) على استخدام إحصاءات أفضل وعلى تنمية القدرات الإحصائية بوصف ذلك مكونا أساسيا من مكونات البيئة التمكينية للتنمية. وتضطلع أمانة الشراكة بطائفة واسعة من الأنشطة بالنيابة عن الشراكة، كان من بينها الترويج لخطة عمل عالمية تساعد على قيادة التنمية الإحصائية خلال السنوات المقبلة، والاتفاق على هذه الخطة في الآونة الأخيرة. ويسلط هذا التقرير الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية هذه وعلى مشاركة الأمانة في الاضطلاع ببعض من تلك الأنشطة.

ثانيا – التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوسان للإحصاءات

٢ – اقترحت الشراكة، بالتعاون مع البنك الدولي وشركاء آخرين، خطة عمل بوسان للإحصاءات[(١)] في المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة الذي عقد في بوسان بجمهورية كوريا في أواخر عام ٢٠١١. وللخطة ثلاثة أهداف رئيسية هي: (أ) دمج الإحصاءات بشكل تام في صنع القرار؛ (ب) تشجيع الوصول المفتوح إلى الإحصاءات؛ (ج) زيادة الموارد المخصصة للنظم الإحصائية. وتتلقى هذه الأهداف دعما من خمسة إجراءات مبينة أدناه. وقد أيدت اللجنة الإحصائية، في دورتها الثالثة والأربعين، تأييدا تاما أهداف الخطة والخطوات الخمس اللازمة لتعزيز النظم الإحصائية الوطنية في البلدان النامية، وحثت المجتمع العالمي على توفير الدعم المستمر من أجل التنفيذ الكامل للخطة من خلال اعتماد نهج منسق واستشاري[(٢)].

٣ – وقام مكتب الشراكة، في دورة آذار/مارس ٢٠١٢ من اجتماعاته السنوية، بتكليف أمانة الشراكة بأن تعمل أيضا كأمانة لتنفيذ خطة عمل بوسان. وأنشأ المجلس فريق عمل مشتركا بين الوكالات لاقتراح خطة تنفيذ مرتبة الأولويات تتضمن أنشطة تسلسلية وإطارا منطقيا لرصد التقدم المحرز. وقد اجتمع فريق العمل عدة مرات في عام ٢٠١٢ لاستعراض أولويات التنفيذ التي حددها الشركاء، ولإجراء تحليل للفجوات يربط تلك الأولويات

(١) انظر الوثيقة E/CN.3/2012/16.

(٢) انظر الوثيقة E/CN.3/2012/34، الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ١١٣/٤٣.

بالإجراءات الواردة في الخطة، ولتحديد عدد من المسائل الأخرى التي يمكن استكشافها بقدر أكبر. وسيعرض فريق العمل، في دورة مجلس الشراكة لعام ٢٠١٣، اقتراحا تفصيليا لتنفيذ خطة العمل ورصدها.

٤ - وتعرض الفروع الفرعية التالية التقدم الجاري إحرازه بالفعل في تنفيذ الأنشطة المندرجة في إطار الإجراءات الخمسة.

الإجراء ١: تعزيز الاستراتيجيات الإحصائية

٥ - يدعو الإجراء الأول من الخطة المجتمع الدولي إلى ''تعزيز وتركيز الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية والإقليمية، مع التشديد بشكل خاص على تحسين النظم الإحصائية التي تُعنى بأولويات التنمية على المستوى القطري''. وللشراكة سجل طويل في هذا المجال، إذ كان محور التركيز الرئيسي لعملها على مدى السنوات الثماني الماضية يتعلق بدعم البلدان النامية في تصميم استراتيجيات وطنية لتنمية الإحصاءات وتنفيذها ورصدها[٣].

٦ - وعمدت الشراكة، طوال عام ٢٠١٢، على تحديث المبادئ التوجيهية المتعلقة بتصميم الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الإحصاءات وتنفيذها، وضَمَّنَتها دراسة عن استراتيجيات تقدير التكاليف. وسيُكشف النقاب عن النسخة الجديدة، التي تشمل أحدث الممارسات المثلى والدروس المستفادة إلى جانب دراسات حالات قطرية توضح بعض المسائل الرئيسية، خلال عام ٢٠١٣، في الربع الأول على الأرجح.

٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أنتجت الشراكة تقريرا بشأن التقدم المحرز في تصميم الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الإحصاءات وتنفيذها في البلدان المقترضة من المؤسسة الإنمائية الدولية، والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، وجميع البلدان الأفريقية[٤]. ويبين التقرير أن من بين الـ ١١٨ بلدا التي غطاها التقرير يعكف ٩٦ بلدا (٨١ في المائة) على تنفيذ عمليات متصلة بالاستراتيجيات الوطنية لتنمية الإحصاءات، وأن ١٦ بلدا (١٤ في المائة) تفتقر في الوقت الحاضر إلى هذه استراتيجية ولكنها تخطط لوضعها. أما البلدان التي تفتقر إلى استراتيجية ولا تخطط حاليا لوضعها فكان عددها ٦ بلدان (٥ في المائة) فقط.

٨ - وفي السنوات الأخيرة، بدأت الشراكة تساعد المناطق على تصميم استراتيجيات إقليمية لتنمية الإحصاءات. وفي عام ٢٠١٢، اشتركت الأمانة مع المكتب الإحصائي

(٣) انظر الوثيقة E/CN.3/2005/18.

(٤) متاح في الموقع التالي: http://www.paris21.org/nsds-status.

للجماعات الأوروبية وشركاء إقليميين في تنظيم حلقتي عمل عن هذه الاستراتيجيات: واحدة لأمريكا الوسطى والثانية لجنوب شرق آسيا.

٩ - واضطلع شركاء آخرون بدور نشط للغاية في تنفيذ أنشطة تدعم الإجراء ١. ومن ذلك مثلا أن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة قد بدأت مع شركائها في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية. وتشاركت شبكة القياسات الصحية مع كثير من الشركاء الإقليميين والدوليين بغية الاتفاق على خطط إقليمية ترمي إلى تحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وتسعى مبادرة الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين إلى التعجيل بالجهود الرامية إلى توليد مؤشرات قابلة للمقارنة لقياس المساواة بين الجنسين في مجالات الصحة والتعليم والعمالة ومباشرة الأعمال الحرة وحيازة الأصول. ويجري حاليا إنشاء منصة لتجميع البيانات، وتحديد البلدان التي ستُجمع فيها البيانات بصفة تجريبية. وستسهم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في جمع بيانات عن المؤشرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في قطاعات التعليم والعمالة ومباشرة الأعمال الحرة. ويوسع البنك الدولي نطاق ما يقدمه من دعم لتحسين استقصاءات الأسر المعيشية بغية الاهتداء بما يُجمع من معلومات في طائفة من مسائل السياسات (مثل الفقر، والجنسانية، وإغناء الأغذية، والحسابات الوطنية)، إلى جانب تقليل عبء الاستجابة إلى أدنى حد ممكن. ويولي البنك الدولي قدرا أكبر من العناية لتحسين الإحصاءات الجنسانية. ويولي العناية بوجه خاص لإحراز تقدم في إتاحة البيانات في مجالين (هما الفرص الاقتصادية للمرأة، وصوت المرأة وقدرتها على التأثير)، وذلك لصالح ١٠ بلدان على الأقل خلال العام المقبل. ويوسع البنك الدولي أيضا من نطاق برامجه الإقليمية الرامية إلى تحسين الإحصاءات في رابطة الدول المستقلة من خلال شراكة استراتيجية مع الاتحاد الروسي. ويواصل البنك الدولي الاضطلاع بدور نشط في تحسين الإحصاءات الزراعية في ارتباط وثيق مع تنفيذ الاستراتيجية العالمية. وتشجع كل هذه المبادرات الإقليمية والدولية على إدماج إحصاءاتها القطاعية والمتعددة القطاعات في الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الإحصاءات.

الإجراء ٢: الترويج للبيانات المفتوحة

١٠ - يدعو الإجراء الثاني في الخطة المجتمع الدولي إلى: تطبيق معايير لحفظ البيانات وتوثيقها وتوزيعها بما يتيح اطلاع جمهور أكبر على الإحصاءات. ويتزايد الطلب على الدعم تزايدا سريعا، إذ وَقَّعَ قرابة ٦٠ بلدا (منها نحو ٣٠ بلدا ناميا) الشراكة الحكومية المفتوحة، وتبزغ بوابات للبيانات المفتوحة في أرجاء شتى من العالم النامي، ولا سيما في كينيا ومولدوفا.

١١ - وتواصل أمانة الشراكة الاشتراك مع البنك الدولي وشركاء آخرين في إدارة وتنفيذ برنامجين إحصائيين رئيسيين يوفران مدخلات رئيسية للبرامج المتعلقة بالبيانات المفتوحة وهما: الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية، وبرنامج البيانات المعجل[٥]. وكان هذان البرنامجان ناجحين للغاية في تحسين حفظ/نشر البيانات وتنسيق برامج الاستقصاءات. وفي عام ٢٠١٢، قدم البرنامج دعما تقنيا وماليا في مجال توثيق البيانات الجزئية وحفظها ونشرها في ٦٥ بلدا. وجرى بناء قدرات مستدامة في عدة بلدان، مما حسن بقدر كبير الممارسات التي تتبعها تلك البلدان في إدارة البيانات الجزئية وتوجيه العملاء. ويسهم مكتب إحصاءات البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، ومصرف التنمية الأفريقي، وأمانة جماعة المحيط الهادئ في تنفيذ برنامج البيانات المعجل في عدة بلدان.

١٢ - وقام البنك الدولي بدور ريادي قوي في الترويج للبيانات المفتوحة. فقد نظم البنك في تموز/يوليه ٢٠١٢ المؤتمر الدولي للبيانات الحكومية المفتوحة لعام ٢٠١٢، كما استحدث ''أداة لتقييم الاستعداد في مجال البيانات المفتوحة'' ستساعد على توجيه الإجراءات الرامية إلى تحسين قدرة البلدان على المشاركة في برامج البيانات المفتوحة. وستُجَرَّب هذه الأداة في بلدان يتراوح عددها بين ثلاثة وخمسة خلال السنة المقبلة. وحُدِّد غرض جديد للصندوق الاستئماني لبناء القدرات الإحصائية التابع للبنك الدولي هو تمويل الأنشطة المتعلقة بالبيانات المفتوحة. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك البنك الدولي في تحسين ''جانب الطلب'' فيما يتعلق بالبيانات المفتوحة إلى جانب العمل بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والعالمية الأخرى ذات الولايات المماثلة، مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، ومعهد التنمية فيما وراء البحار، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والشراكة الحكومية المفتوحة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤسسة الشبكة العالمية. ويستحدث البنك الدولي، من خلال إسهامه في الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية/برنامج البيانات المعجل، أدوات تيسر إخفاء الهوية في البيانات الجزئية المتعلقة بالأسر المعيشية، وذلك لصالح بلدان نامية شريكة، وهي ''خطوة تالية'' رئيسية في تحسين فرص وصول الجمهور إلى المعلومات الجزئية وقابليتها لأن تستخدم من جانبه.

(٥) انظر الوثيقة E/CN.3/2007/25.

الإجراء ٣: زيادة المهارات على استخدام الإحصاءات

١٣ - يرمي الإجراء الثالث من الخطة إلى وضع برامج لزيادة المعارف والمهارات اللازمة لاستخدام الإحصاءات بفعالية لأغراض التخطيط والتحليل والرصد والتقييم، وبالتالي زيادة الشفافية والمساءلة.

١٤ - ودور الشراكة في دعم الإجراء الثالث يتعلق بإنتاج مواد دعوية وتنظيم مشاورات بين المستخدمين والمنتجين. وقد عُقدت في عام ٢٠١٢ عدة مشاورات من هذا النوع استهدفت وضع اتفاقات بشأن الاحتياجات الوطنية من البيانات، وإدخال تحسينات في استخدام التقنيات الابتكارية لجمع البيانات، وكان من هذه المشاورات مناسبة إقليمية للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية ومناسبة وطنية للفلبين. وحضر الحلقة الدراسية التي نظمت للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية[٦] أكثر من ٥٠ ممثلا رفيع المستوى من ١٨ بلدا، بالإضافة إلى مؤسسات إقليمية ودولية، وافتتحها وزير التخطيط والتنمية في كوت ديفوار. وخلصت الحلقة إلى وضع قائمة من التوصيات (إدماج الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الإحصاءات في استراتيجيات الحد من الفقر، وتقديم دعم سياسي ومالي للإحصاءات، وتعزيز الأطر القانونية والعلاقات مع المستخدمين، ومشاركة الإحصائيين في القرارات المتعلقة بإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥)، وإلى وضع خطة عمل ملموسة يزمع تنفيذها في البلدان بدعم من الشراكة وشركائها الإقليميين (مثل تنظيم حلقة عمل حوارية سنوية بين المستخدمين والمنتجين، وإنتاج كتيب دعوي عن عملية التنمية بعد عام ٢٠١٥، وإنشاء آليات تنسيقية مستدامة بين المكاتب الإحصائية الوطنية والوحدات المعنية باستراتيجية الحد من الفقر على المستوى القطري).

الإجراء ٤: تتبع نتائج مؤتمرات القمة العالمية

١٥ - يرمي الإجراء الرابع من الخطة إلى إعداد أدوات لرصد النتائج وتعهد هذه الأدوات من أجل تتبع نتائج كافة مؤتمرات القمم العالمية والمنتديات الرفيعة المستوى.

١٦ - ولم يضطلع بشيء يذكر حتى الآن فيما يتعلق بدعم الإجراء الرابع؛ وإن كانت بعض الأنشطة الجديدة قد حُددت بالفعل. وتشمل هذه الأنشطة: دعوة إحصائيي البلدان النامية إلى المداولات المتعلقة بإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإعداد قائمة حصر متاحة على الإنترنت بمؤتمرات القمة العالمية وبأوصاف مؤشراتها، وإجراء تحليل لآثار احتياجات المانحين من البيانات على برامج عمل النظم الإحصائية الوطنية في بلدان منتقاة.

(٦) انظر http://paris21.org/abidjan-sept2012.

الإجراء ٥: ضمان قوة التمويل

١٧ - يهدف الإجراء الأخير من الخطة إلى ضمان توفير تمويل ثابت للمعلومات الإحصائية وأن تعكس أدوات وأساليب التمويل الطرائقَ والجهاتَ الفاعلة الجديدة في مجال التمويل الإنمائي. وهذا الإجراء يدعم الإجراءات الأربعة الأخرى.

١٨ - ونفذت الشراكة، منذ عام ٢٠٠٨، عملية سنوية - هي تقرير الشركاء عن دعم الإحصاءات - ستكون مفيدة في توجيه الأنشطة المضطلع بها في إطار هذا الإجراء. ويجمع هذا التقرير معلومات من مقدمي الدعم في مجال التعاون الإنمائي عما يسدونه من دعم للتنمية الإحصائية على الصعيد العالمي.

١٩ - وقد بزغت من جولة التقرير لعام ٢٠١٢[٧]، التي تغطي الدعم النشط الذي قدم خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، عدة نقاط بارزة هي: (أ) أن الالتزامات العالمية المقدرة قد زادت زيادة كبيرة خلال الجولات الخمس الماضية؛ (ب) أن الدعم المقدم إلى الإحصاءات يظل مركزا بدرجة عالية على عدد صغير من ''الذين تحابيهم المعونة''؛ (ج) أن حصة كبيرة من الدعم العالمي للإحصاءات ما زالت توفر من قبل عدد صغير جدا من مقدمي الدعم؛ (د) أن الالتزامات تعد مجزأة بدرجة كبيرة، إذ تحصل بلدان متلقية كثيرة على معونة ضئيلة للغاية من عدد كبير جدا من المانحين.

ثالثا - المواضيع الناشئة واتجاهات عمل الشراكة في المستقبل

٢٠ - إثر إقرار الترتيبات المتعلقة بتنفيذ خطة عمل بوسان للإحصاءات، ستُكيف أمانة الشراكة نفسها للنهوض بالولاية التي أنيطت بها وهي أن تعمل كأمانة لخطة العمل. وستشمل هذه الولاية، فيما تشمله، ضمان صلات خطة العمل باللبنات الأساسية الأخرى التي اتفق عليها في بوسان (مثل النتائج/المساءلة، المؤسسات الفعالة، ومبادرة الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين)، ورصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطة.

٢١ - كما تستكشف الشراكة في الوقت الحاضر مواضيع ناشئة يرجح أن يكون لها تأثير كبير على النظم الإحصائية الوطنية وانعكاسات على خطة عمل بوسان. ورهناً بموافقة مجلس الشراكة، يمكن أن تشمل المواضيع الجديدة ما يلي:

(أ) تكتسب البرامج المتعلقة بالبيانات المفتوحة والبيانات الضخمة والتكنولوجيات الجديدة الواعدة لجمع البيانات مزيدا من الأهمية على الصعيد العالمي. ولكل

(٧) انظر http://www.paris21.org/PRESS2012/.

من هذين التطورين آثار إيجابية وسلبية محتملة على النظم الإحصائية الوطنية. وتعتزم الشراكة عقد مشاورات للمستخدمين والمنتجين مع أصحاب المصلحة المعنيين لمناقشة كيفية معالجة هذه البرامج بالصورة المثلى، وضمان حصول المستخدمين على ما يحتاجونه من بيانات دون تقويض دور الإحصائيين الرسميين؛

(ب) زادت في السنوات الأخيرة كثافة المناقشات الدائرة بشأن المرحلة التالية للأهداف الإنمائية للألفية، وستقوم الشراكة بدور نشط في كسب التأييد لإدراج تنمية القدرات الإحصائية في المداولات. وعلى الرغم من أن المفاوضات ما زالت تتواصل بشأن إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فمن المرجح أن يتناول هذا الإطار مسائل ناشئة (مثل تغير المناخ، والتماسك الاجتماعي، والرفاه) ستضع عبئا على النظم الإحصائية القطرية المنوط بها قياس ما يحرز من تقدم. وتقترح الشراكة إشراك إحصائيي البلدان النامية في المفاوضات لضمان سماع صوتهم؛

(ج) تقترح الشراكة أن تساعد المكاتب الإحصائية الوطنية على تحسين مهاراتها في مجال الاتصال/الدعوة في ضوء أوجه التقدم الجديدة التي حدثت في جمع البيانات ومعالجتها ونشرها. ومن شأن هذا العمل أن يلبي أيضا الاحتياجات إلى التدريب التقني ذي الصلة.